صحف وصفت تعيينه بـ«المفاجأة» واخرى شككت في قدرته على تسيير شؤون الحكومة

بلخادم يتسلم مهامه الجديدة رئيسا للحكومة الجزائرية ويعد بتعديل الدستور ورفع رواتب العمال

صورة من الارشيف لرئيس الحكومة المكلف عبدالعزيز بلخادم (يسار) والمعزول احمد اويحيى

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

تسلم رئيس الحكومة الجزائرية المكلف عبد العزيز بلخادم امس الخميس مهامه من سلفه احمد اويحيى بعد يوم من تقديمه استقالته للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وتمت مراسيم التسليم والاستلام بمقر رئاسة الحكومة بالجزائر العاصمة امس.

وانهت استقالة اويحيى عدة ايام من الترقب حول ذهابه من عدمه بالنظر الى ان الرجل يمثل جناحا قويا في النظام الجزائري.

وتعود مطالبة حزب جبهة التحرير الوطني (صاحب الاغلبية البرلمانية) باقالة اويحيى الى اكثر من سنة، أي منذ استلام بلخادم الامانة العامة للحزب بعد المؤتمر الثامن المنعقد في بداية 2005.

وقال بلخادم في اول تصريح له بعد استلام مهامه ان من بين اولويات حكومته تعديل الدستور بناء على التقرير الذي اعدته لجنة انشئت داخل جبهة التحرير الوطني. وينتظر ان يقدم هذا التقرير الى الرئيس بوتفليقة بعد الاعلان عن الطاقم الحكومي خلال الايام القادمة.

وكان بلخادم وعد بعد تكليفه بالاسراع في مشاوراته لتشكيل الحكومة وانه سيكشف عنها خلال ايام.

وقال بلخادم انه سيحسم «بصورة نهائية» في مسألة رفع رواتب العمال الجزائريين.

وتعديل الدستور والرواتب هما نقطتا الخلاف البارزتين في علاقة حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي الذي يقوده رئيس الحكومة المستقيل اويحيى والذي اعلن في عدة مرات معارضته لهاتين القضيتين.

وقالت مصادر حزبية ان العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية المتوترة على خلفية قانون 23 شباط/فبراير 2005 الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي، وتعثر المفاوضات بخصوص التوقيع على معاهدة الصداقة بين البلدين، كانت السبب المباشر في انقطاع حبل الود الذي طبع العلاقات بين الرئيس بوتفليقة واويحيى طيلة الثلاث سنوات التي قضاها على رأس الحكومة.

واعاب مقربون من الرئيس بوتفليقة على اويحيى تصريحات وصفت باللينة باتجاه فرنسا بينما كان مقربون من الرئيس الجزائري يشنون حملة ضد باريس ويطالبونها بتقديم اعتذار رسمي على جرائم الاستعمار في الجزائر.

وكان اويحيى نفى في لقاء تلفزيوني منتصف شهر نيسان/ابريل الماضي ان تتجه العلاقات بين الجزائر وفرنسا الى حد القطيعة بسبب عدم التوقيع على معاهدة الصداقة بين البلدين

وكان من المقرر ان يتم التوقيع على المعاهدة قبل نهاية العام الماضي، الا ان التوتر الذي برز بين العاصمتين حال دون تحقيق هذا المبتغى. وقال اويحيى حينها «لا توجد ازمة بين الجزائر وفرنسا» في تناقض مع وزير الخارجية محمد بجاوي، احد المقربين من الرئيس بوتفليقة، الذي اكد ان الرأي العام الفرنسي «غير مهيأ في الوقت الراهن» للتوقيع على هذه المعاهدة.

وتعهد بلخادم بتوسيع الحكومة لتشمل غير المتحزبين، بالاضافة الى الاحزاب الثلاثة المنضوية تحت لواء «الائتلاف الرئاسي»، وهي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم.

مفاجأة

واعتبرت الاوساط السياسية والاعلامية الجزائرية امس تعيين بلخادم مفاجأة لانه كان ينتظر ان يتجه الرئيس بوتفليقة الى تعيين تقنوقراطي توكل له مهمة تنظيم الانتخابات العامة المرتقبة في خريف العام القادم.

وشاع في الايام الاخيرة اسم وزير الموارد المائية في الحكومة المنتهية عهدتها عبد المالك سلال الذي كان شغل منصب مدير الحملة الانتخابية للرئيس بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية الماضية.

واعاد تعيين بلخادم على رأس الحكومة السؤال الخاص بقدرة الرجل على ضمان انتخابات نزيهة، وهو الذي كان ابدى تخوفا من اقدام اويحيى، في حال اشرافه على الانتخابات، على تزويرها لصالح حزبه وهو الذي ارتبط اسمه بنتائج الانتخابات المحلية والعامة لسنة 1997.

واشار اليها عمر بلهوشات مدير جريدة «الوطن» الناطقة بالفرنسية الى «المفاجأة» وكتب امس ان التعيين «مفاجأة واندهاش، خاصة ان بلخادم كان يريد رأس اويحيى من اجل تعيين حكومة محايدة مهمتها تحضير الانتخابات العامة القادمة فاذا بنا نجد انفسنا امام مشهد سياسي يدفع بالضرورة الى طرح اسئلة جديدة حول هذا التعيين».

واضاف ان اويحيى «متهم بالتحضير سريا لاستخلاف رئيس يتردد بشأنه انه مريض ولكنه مازال يواصل عمله ويلقي بكل ثقله على الساحة السياسية».

من جهتها كتبت صحيفة «لوجون انديباندان» (الشاب المستقل) الناطقة بالفرنسية: «باستقالة اويحيى، يكون الرئيس بوتفليقة قد ازاح عاملا تسبب في تراجع، واغلق قوسا فتحه الانقلابيون بداية سنة 1992 الذين وجدوا في اويحيى اداة للعمل ضد كل مخرج للجزائر من محنتها».

واضافت الصحيفة ان بهذا التعديل «يكون بوتفليقة قد سحب البساط من تحت اقدام الاستئصاليين والعلمانيين الذين يرون في اويحيى الرئيس الذي يمكنهم من تحقيق امالهم».

اما صحيفة «لوكوتيديان دوران» (يومية وهران) الناطقة بالفرنسية فقد كتبت من جهتها ان تعيين بلخادم على رأس الحكومة «سيعطي للبعض فرصة مواصلة طحن الدقيق وتغليف الساحة السياسية بصراع ايديولوجي من خلال الترويج لفكرة ان الاسلاميين المحافظين قد تغلبوا على العصرانيين».

وقالت الصحيفة ان اويحيى غادر الحكومة عن طريق استقالة (وضعتها بين قوسين) ولكن بارادة من الرئيس بوتفليقة.

اما «ليبرتيه» فاعتبرت ان «تطورات الساعات الاخيرة مكنت من انفراج الوضع الذي ساد البلد لاكثر من اسبوع غذته الاشاعات وتأويلات اكدت عمق الازمة في هرم السلطة الجزائرية وادت الى ركود غير مسبوق بهيئات الدولة الرسمية».

واعتبرت الصحيفة ان تعيين بلخادم «مفاجأة، سواء من وجهة نظر سياسية او من وجهة نظر تتعلق بالتسيير كونه (بلخادم) لا يملك قدرة التسيير التي يمتلكها اويحيى».

ولم تستبعد ان يكون الرئيس بوتفليقة قد ارغمه على قبول منصبه الجديد على رأس الحكومة.

أما «صوت الأحرار» الناطقة بالعربية والمقربة من حزب جبهة التحرير الوطني فقد اعتبرت في مقالها المعنون بـ«أويحيى يغادر قصر الحكومة» أن استقالة اويحيى «لم تحمل أية مفاجأة سياسية». وقالت في مقال آخر بعنوان «رحيل أويحيى.. نهاية التوازنات» أن «ذهاب أي شخصية لا يعني تقليلا من قيمتها أو مكانتها أو وزنها» وان كل الناس يأتون و يذهبون والدولة وحدها تبقى.

المغرب: «العدل والاحسان» تندد باعتقال السلطات نحو 140 من ناشطيها في عدد من مناطق البلاد

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

اتهم مسؤول في جماعة اصولية مغربية شبه محظورة السلطات المغربية بمحاولات استفزاز ناشطيها بشن حملات اعتقال واسعة في صفوفها خلال الساعات الماضية.

وقال فتح الله ارسلان الناطق الرسمي باسم جماعة العدل والاحسان ان حملة الاعتقالات التي عرفتها عدد من المدن المغربية يومي الثلاثاء والاربعاء اسفرت عن اعتقال اكثر من مئة واربعين ناشطا بينهم 25 امرأة اطلق سراحهم جميعا فيما بعد.

ويقترح ارسلان في تصريحات لـ«القدس العربي» صباح امس الخميس ان يكون وراء حملة الاعتقالات شد الحبل بين اطراف السلطة المغربية. وقال «يبدو ان طائفة من المسؤولين في اطار شد الحبل بين اطراف السلطة قرروا نهج اسلوب جديد ضد الجماعة».

وجاءت اعتقالات ناشطي جماعة العدل والاحسان، اقوى الجماعات الاصولية المغربية والتي يقدر المقربون منها ان عدد ناشطيها يتجاوز الربع مليون ناشط، اثناء قيام الجماعة بسلسلة نشاطات اطلقت عليها عنوان «الايام المفتوحة» وقال ارسلان لـ«القدس العربي» ان مرمى هذه الايام هو التعريف بخط الجماعة وبرامجها ونهجها بعد الحملات المغرضة لتشويه سمعتها خلال الشهور الماضية.

واوضح «على مدى اكثر من شهر نظمت الجماعة سلسلة لقاءات لتعرف نفسها بنفسها حيث فتحت الابواب للتواصل مع مختلف شرائح المجتمع في اطار من الانضباط والهدوء والمسؤولية» ولم ينف وقوع احتكاكات خلال مرحلة ما قبل حملة الاعتقالات الا انه قال «كانت مضايقات نتعرض لها دائما دون ان نلتفت اليها على عكس حملة الثلاثاء والاربعاء حيث قامت اجهزة الامن والشرطة بتطويق اماكن اللقاءات وشن عمليات اقتحام واعتقالات في كل من تمارة والرباط وسوق الأربعاء وسيدي سليمان والقنيطرة وطنجة اسفرت عن 145 معتقلا بينهم 25 اختا» كما أقدمت هذه الأجهزة القمعية على اتلاف عدة تجهيزات واحتجاز كتب وملصقات كانت معدة للتعريف بالجماعة.

وقال فتح الله ارسلان ان جميع الذين اعتقلوا اطلق سراحهم على دفعات بعد التدقيق في هوياتهم واجراء تحقيق سريع معهم الا ان السلطات لا زالت تحتجز المطبوعات والكتب التي كانت معدة للتعريف بالجماعة.

وتعاطى المراقبون بحظر مع توقع للجماعة بأن سنة 2006 ستكون سنة القيامة الكبرى في المغرب من اجل اقامة دولة الخلافة الاسلامية.

ويعتقد مسؤولو الجماعة ان هذا التوقع تعرض لتشويه متعمد ارادت الجماعة ان توضحه للمواطنين.

وقال بلاغ للجماعة نشر على موقعها على الانترنيت ان الايام المفتوحة التي كانت تنظمها كانت «في إطار حقها المشروع في التعريف بمنهاجها الدعوي والسياسي، ووسائل عملها وأهدافها بناء على خطها الدعوي القائم على الوضوح والمسؤولية والانفتاح على كل شرائح المجتمع، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والرفق».

واعربت الجماعة عن «استنكارها الشديد لهذا التدخل السافر ولهذا الاعتقال التعسفي، اللذين يتنافيان مع شعارات دولة الحق والقانون ومزاعم العهد الجديد واكدت «تمسكها بحقها المشروع والقانوني في التعريف بمنهاجها الدعوي والسياسي بكل مسؤولية ووضوح، وبحقها في التواصل مع كل أفراد الشعب المغربي الذي يأبى الحاكمون المستبدون إلا أن يبقوه في غياهب الحرمان والتجهيل والتهميش والإقصاء والتخدير».

ودعت «كل الأحرار والشرفاء والفضلاء في هذا البلد إلى تكوين جبهة وطنية موحدة ضد كل التعسفات المخزنية الخرقاء التي تمس بحقوق جميع التنظيمات المدنية في التعريف بنفسها وبعملها وأهدافها في جو من المسؤولية والحرية والوضوح».

وتثير الوضعية القانونية لجماعة العدل والاحسان الكثير من التساؤلات، حيث تغض السلطات النظر عن نشاطاتها الواسعة في الوقت الذي تعلن فيه انها جماعة غير معترف بها قانونيا لكون الجماعة لا تعترف بالنظام القائم ولا الدستور لما يتضمنه من تأكيد على ان الملك هو امير المؤمنين لذا ترفض المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات دون ان تتبنى الافكار المتطرفة ولا تدعو الى العنف.

الا ان دعوة للناشطة نادية ياسين كريمة الشيخ عبد السلام ياسين مرشد الجماعة في حزيران/ يونيو الماضي لقيام نظام جمهوري بالمغرب بدلا من النظام الملكي اثار الكثير من المخاوف ودفع السلطات لتقديمها للمحاكمة التي تؤجل جلساتها.

وسجلت الجماعة في بلاغها استغرابها لحملة الاعتقالات وتساءلت عن الدوافع الحقيقية وراء هذه الانتهاكات الخطيرة في حق جماعة العدل والإحسان؟ ومن يقف وراءها؟ وهل لهذه الدرجة تخشى الدولة التعرف المباشر على الجماعة؟

وقال البلاغ ان العدل والاحسان «جماعة معترف بها قانونا، إذ سبق للقضاء المغربي أن صرح عشرات المرات بقانونيتها وقانونية اجتماعاتها، ويعلم الداني والقاصي رفضها للعنف، لذلك فهذه الانتهاكات الخطيرة في حق الجماعة تؤكد مرة أخرى أن المخزن هو مصدر العنف، وأن الصفحات السوداء للخرق السافر لحقوق الإنسان لا تزال مستعصية على الطي رغم كل شعارات التمويه والتزييف».

وقال فتح الله ارسلان لـ«القدس العربي» ان جماعته التي تستنكر بشدة ما تعرضت له ستواصل فضح مثل هذه التجاوزات في دولة تدعي انها دولة الحق والقانون و لاتزيد مثل هذه الممارسات الا خدوشا في صورتها التي تحاول ان تقدم بها نفسها للعالم»

ودعا الناطق الرسمي باسم الجماعة السلطات لتطوير اساليبهم في التعاطي مع الجماعة ومع كل اطياف المعارضة والتخلي عن اسلوب المحاصرة والمضايقات الذي اكل الدهر عليه وشرب وفتح المجال للتحاور وصراع الافكار والبرامج.

مديرة «أمنستي» بباريس: عنصرية الشرطة ومؤسسات الدولة الفرنسية تستهدف المسلمين والاقليات المغاربية والافريقية

باريس ـ «القدس العربي» ـ من شوقي أمين:

المسلمون والعرب والأفارقة هم أول ضحايا عنف الشرطة الفرنسية.. هذا ما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية عن وضع حقوق الانسان في فرنسا.

وندد التقرير بالتجاوزات الخطيرة التي يرتكبها رجال الشرطة والامن التي تبقى دون عقاب، والاجراءات التعسفية التي تتم أحيانا بحجة مكافحة الارهاب، فضلا عن أن بعض الاعتداءات البوليسية العنصرية التي تؤدي الى القتل ليست حالات معزولة، بل تحولت في السنوات العشر الأخيرة الى ظاهرة حقيقية، حسب التقرير.

ويقول التقرير في هذا المنحى ان رجال الشرطة الذين ثبت ضلوعهم في انحرافات مهنية من نوع سوء المعاملة وجرائم عنصرية، «ليسوا مطالبين بالمثول أمام القضاء».

وفي نفس الاتجاه أوضحت جنفياف سيفران مديرة مكتب «أمنستي» بفرنسا لـ«القدس العربي» أن «عنصرية الشرطة الفرنسية وعناصر أخرى في الدولة تستهدف الأشخاص من عقيدة مسلمة أو منحدرين من الأقليات العرقية وبشكل خاص ذوي الأصول المغاربية أو الافريقية».

وتجدر الاشارة في هذا السياق أن منظمة العفو الدولية اعتمدت في تقريرها على دراسة نشرت في نيسان/أبريل 2005 حول قضايا عنف تورط فيها رجال شرطة فرنسيون خلال العشر سنوات الأخيرة. واورد انه من بين 30 حالة شملها التحليل، لم تفض 18 شكوى قضائية الى شيء أو أن العقوبات المسلطة في حق المشتكى ضدهم كانت صورية.

وأمام هذا المشهد السوداوي لوضع حقوق الانسان في فرنسا، فان وزارة الداخلية بقيادة نيكولا ساركوزي تصم آذانها ازاء النداءات المتكررة من التنظيمات الحقوقية الفرنسية والأوروبية عن عنف المؤسسة الأمنية الذي انتشر بشكل مخيف، مثلما يؤكد باتريك دولوفان مسؤول تجمع «الحركة حول فرنسا» وهو تنظيم يعنى بمسائل حقوق الانسان والأقليات.

واشار دولوفان أنه عندما توجه مثل هذه الانذارات الى الداخلية الفرنسية، يكون ردها دوما «انكم مخطئون» وتتحجج بأعداد الشرطة المجروحين أو من لقوا حتفهم اثناء أداء مهامهم.

وحسب تقرير منظمة العفو لدولية، فان عدم استجابة الحكومة الفرنسية لنداءات المنظمات الحقوقية «ساهم في خلق مناخ من التسيب طالما أن رجل الأمن فوق القانون وفي منأى عن العقاب». كما ساهم ذلك في وجود عدالة «تكيل بمكيالين»، حسب التقرير، اذ عندما يتعلق الأمر بشكوى رفعها شرطي ضد طرف ما تتحرك العدالة على جناح السرعة، والعكس تماما عندما يتعلق الامر بضحايا عنف الشرطة.

وما يثير قلق منظمة العفو الدولية، هو أن معظم القضايا التي تورطت فيها الشرطة كانت ضد مهاجرين أو فرنسيين من أصول مهاجرة. وقد تم تسجيل ارتفاع في الشكاوى المقدمة ضد عنف الشرطة (97 % في 2004 و70 % في 2003) استنادا الى مذكرة تقدمت بها اللجنة الوطنية لأخلاقيات مهنة الشرطة والأمن.

ومن المفارقة أن منظمة العفو الدولية قارنت انتفاضة تشرين الثاني/نوفمبر 1954، اي الحرب الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، بالوضع القائم اليوم، وأفادت أن حالة الطوارئ التي سنتها الحكومة الفرنسية وقتئذ فتحت الأبواب لعنف الشرطة. وعليه، كما تقول مدير مكتب المنظمة بفرنسا، فان «ضرب الحقوق الأساسية وتبني سلوكاً عنصرياً أليس من شأنه أن يحل النزاعات في المجتمع التي يبدو أن أسبابها وداوعيها أعمق مما نتصور».

في مقابل ذلك، استهجن تقرير المنظمة القوانين الأمنية الأخيرة التي صوت عليها البرلمان في كانون الاول/ديسمبر الماضي، خاصة تلك المتعلقة بمدة الحبس الاحترازي اذ تم تمديدها الى ستة أيام بدون أي مراقبة.

وقالت المنظمة ان هذا القانون «يلغي الضمانات المدنية في متابعة رجال الأمن الذين يتعاطون التعذيب ويسيئون معاملة الموقوفين»، كما انه «يديم عمر حالة اللاعقاب هذه ازاء أعوان الأمن».

دول افريقيا تبحث في مدريد مكافحة الارهاب والهجرة السرية والاجرام المنظم

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

يبحث وزراء العدل والداخلية والخارجية الذين ينتمون الى 27 دولة افريقية في العاصمة مدريد الارهاب والهجرة السرية والاجرام المنظم في افريقيا الغربية والوسطى، وذلك تحت اشراف وزارة الخارجية الاسبانية ومنظمة الأمم المتحدة، ويتزامن المؤتمر مع موجة الهجرة السرية التي تتعرض لها جزر الخالدات.

وأشرف وزير الخارجية الاسباني ميغيل آنخيل موراتينوس على افتتاح هذا المؤتمر الذي ستنتهي أعماله اليوم الجمعة باصدار عدد من التوصيات حول الظواهر المذكورة، وان كان موراتينوس قد كشف مسبقا عن نوعية الخلاصات نسبيا عندما أكد أن المؤتمر يجب أن يتفق حول كيفية آليات حراسة الحدود بين الدول الافريقية وتكوين أفراد أجهزة في المستوى، كما شدد على ضرورة ربط الأمن بالتنمية أو التنمية بالأمن بحيث لا يمكن التخلي عن أي ركن منهما.

وتحولت افريقيا الغربية وجزء من الوسطى الى منطقة حساسة للغاية في ظل التقارير التي تفيد بتمركز بعض أعضاء القاعدة في هذه المنطقة التي تعتبر دولها هشة للغاية وأجهزتها الأمنية ضعيفة، ولكنه لم يتم حتى الآن اعتقال أي عنصر من القاعدة أو متعاطف معها باستثناء تواجد الجماعات المسلحة الجزائرية. واذا كانت التقارير حول التواجد الفعلي للارهاب في المنطقة غير مقنعة حتى الآن وربما تدخل هذه التقديرات ضمن هستيريا «موجة مكافحة الارهاب» بعد 11 ايلول/سبتمبر، فتقارير الاجرام المنظم تعكس خطورة الوضع من خلال تحول موانئ افريقيا الغربية الى طريق رئيسي لتجارة الكوكايين التي تنطلق من أمريكا اللاتينية وتمر عبر هذه المنطقة الى أوروبا. في الوقت نفسه، فالهجرة السرية تحولت الى ظاهرة تنطلق من جميع سواحل المنطقة بعدما شدد المغرب الحراسة على في سواحله التي كانت تعتبر الانطلاقة الكلاسيكية للهجرة.

ويجمع الخبراء أن الضغط على المغرب في مجال الهجرة السرية لوقف قوارب الهجرة ترتب عنه نتائج عكسية، اذ وجدت عصابات تهريب البشر منافذ أخرى، وبهذا كان المهاجر الافريقي الذي يضطر الى الهجرة حتى شمال المغرب وتكلفه العملية آلاف اليورو وشهورا عبر مالي والنيجر والجزائر وصولا الى المغرب، يقوم في الوقت الراهن بالانطلاق مباشرة من موريتانيا والسنغال مدّخرا الوقت والأموال.

واستغل موراتينوس هذا المؤتمر وأجرى أمس كما سيجري اليوم لقاءات مع عشرة وزراء خارجية لدول افريقية من ضمنها موريتانيا والسنغال ومالي والنيجر لبحث اشكالية الهجرة السرية القادمة من سواحل موريتانيا والسنغال والكيفية ترحيل آلاف الأفارقة الذين وصل خلال الأسابيع الأخيرة الى جزر الخالدات انطلاقا من موريتانيا والسنغال.

ومن جانب آخر، شكل التعاون في مكافحة الارهاب والهجرة السرية موضوعا رئيسيا في المباحثات التي جرت أمس الخميس بين وزير العدل الاسباني فيرناندو لوبيث أغيلار ونظيره المغربي محمد بوزوبع في مدريد على هامش لقاء نظم حول مدونة الأسرة المغربية وطرق تطبيقها.

قافلة اخرى من مهاجرين افارقة بمخيم عسكري في منطقة موانيبو الموريتانية ينتظرون اعادتهم الى السنغال

حقوقيون مغاربة يندون بـ«انتهاك» رجال الشرطة للحرم الجامعي

■ الرباط ـ «القدس العربي»: ندد حقوقيون مغاربة بما اسموه انتهاك رجال الشرطة للحرم الجامعي و«كرامة الطلبة» في وقت سابق من هذا الشهر على خلفية مظاهرة نظمها الطلبة، وقالوا «نحن لسنا ضد رجال الشرطة ولكن ضد حثالة بعضهم الذين اقتحموا سكن الطالبات وتحرشوا بهن جنسيا كما عنفوا الطلبة وسرقوا منهم هواتفهم وكسروا اجهزة حواسبهم»

وقالوا ان «هذه تجاوزات لا يمكن ان يقبلها مغرب يعتبر نفسه خطا خطوات مهمة في مجال حقوق الانسان».

ومنع رجال الامن عشرات الحقوقيون من تنظيم وقفتهم التي كانت مقررة امام المركز الرئيسي للامن المغربي في الرباط وتجمعوا في احد الممرات الفرعية بوسط العاصمة حيث عبروا عن تنديدهم واحتجاجهم على «هذه التجاوزات».

وكانت السلطات الامنية قد منعت الجمعية المغربية لحقوق الانسان من تنظيم وقفة مماثلة في مدينة اعرفان الجامعية يوم الثلاثاء الماضي. وطوقت الشرطة مداخل المدينة البعيدة عن وسط العاصمة الرباط.

ولم ترد السلطات المغربية على الاتهامات بارتكاب هذه التجاوزات اثر حادثة سير ذهب ضحيتها سائق تاكسي وطالب صحراوي حاول ناشطون مؤيدون لجبهة البوليزاريو الاستفادة منه لترديد شعارات ذات صلة بنزاع الصحراء الغربية. وندد عدد من الحقوقيين باستعمال الشرطة التي حضرت بكثافة بعد الحادث العنف لتفريق الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدها الحي الجامعي.

زعيم بجبهة البوليزاريو يلتحق بالمغرب وينتقد ظروف اللاجئين الصحراويين بتندوف

■ الرباط ـ «القدس العربي»: عاد أحد شيوخ جبهة البوليزاريو الذين شاركوا في عملية تحديد الهوية للقبائل الصحراوية الى المغرب.

وقالت الوكالة ان محمد أحمد بن عمر ولد مبيرك الملقب بـ«الكناريو» (68 عاما، متزوج وله ثمانية أبناء) ينحدر من قبيلة أولاد تيدرارين أولاد موسى في اقليم طرفاية، كما أن شقيقه هو ممثل جبهة البوليزاريو ببرشلونة.

وكان السيد ولد مبيرك خلال تمثيله للبوليزاريو في عملية تحديد الهوية يعارض بصفة قطعية جميع طلبات الترشيحات المقدمة من قبل المغرب للجنة تحديد الهوية للقبائل الصحراوية.

وقال ولد مبيرك في مؤتمر صحافي نظم امس الخميس بالرباط انه قرر العودة الى وطنه المغرب «ليكفر عن خطئه» ولانه «لم يعد يصدق الدعايات والاطروحات المزيفة التي تروجها البوليزاريو».

ووصف الاوضاع التي يعيشها اللاجئون بمخيمات تندوف فوق التراب الجزائري بأنها «مأساة انسانية» مندداً بسلوك جبهة البوليزاريو التي قال انها تتلاعب بالمساعدات الدولية الموجهة للاجئين.

من جهة اخرى أعلن الاتحاد الاوروبي «عن دعمه التام للجهود المبذولة من طرف الامين العام للامم المتحدة في سبيل ايجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الأطراف» لنزاع الصحراء الغربية، داعيا الأطراف والبلدان المجاورة الى التعاون من أجل تحقيق هذا الهدف.

وقالت وكالة الانباء المغربية ان الاتحاد الأوروبي، الذي دعا أيضا الجزائر الى «تحمل كل مسؤولياتها» في البحث عن حل للنزاع، عبر عن هذا الموقف بمناسبة اجتماع مجلس الشراكة للاتحاد الاوروبي ـ الجزائر المنعقد الاسبوع الماضي ببروكسل.

وجاء في تصريح الاتحاد الأوروبي «أنه من أجل تحقيق هذا الهدف، يشجع الاتحاد الاوروبي بقوة الاطراف والبلدان المجاورة على التعاون بصورة بناءة ومرنة مع بيتر فان فالسوم المبعوث الشخصي للامين العام للامم المتحدة».

وقالت الوكالة المغربية ان الجزائر التي تدعي أنها ليست طرفا معنيا بنزاع الصحراء، مدعوة مباشرة من طرف الاتحاد الأوروبي من أجل التعاون لايجاد حل لهذه القضية، التي سجل الاتحاد الأوروبي أنها «تظل عقبة أساسية على طريق ارساء استقرار أكبر، وفي وجه التعاون والازدهار الجهويين».

مشرعون امريكيون يطالبون ليبيا باتمام مدفوعات لوكربي

■ واشنطن ـ رويترز: توعد اعضاء بالكونغرس الامريكي بعرقلة اقامة روابط دبلوماسية كاملة بين الولايات المتحدة وليبيا حتى تدفع طرابلس القسط الاخير من الاموال التي تعهدت بها لاسر ضحايا تفجير طائرة لوكربي.

وقال اعضاء من مجلسي الشيوخ والنواب انهم سيقدمون قرارات تناشد الرئيس جورج بوش ألا يعيد العلاقات الكاملة مع ليبيا حتى تدفع قسطا أخيرا قيمته 536 مليون دولار بمقتضى تسوية قانونية توصلت اليها مع اسر الضحايا. وقال السناتور فرانك لوتنبرج عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيوجيرزي «الامر لا يتعلق بالاموال»، مضيفا أنه يتعين على الولايات المتحدة ان ترسل رسالة «الى اولئك الذين قد يحملون السلاح ضد بلدنا وتقول.. لا تفعلوا هذا لان الثمن فادح».

وبمقتضى تسوية تم التوصل اليها في 2003 تعهدت ليبيا بدفع 2,7 مليار دولار لاسر 270 شخصا توفوا في تفجير طائرة ركاب لشركة طيران بان امريكان فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية في 1988.

لكن ليبيا التي قبلت المسؤولية عن التفجير وسلمت شخصين مشتبها بهما لم تدفع قسطا أخيرا قدره مليونا دولار لاسرة كل ضحية.

وأعلنت ادارة بوش في 15 ايار/مايو عن بدء عملية تستمر 45 يوما لاستئناف الروابط الدبلوماسية الكاملة مع ليبيا مكافأة لها على تخليها عن برنامجها لاسلحة الدمار الشامل.

وكان اعضاء الكونغرس يريدون ان تطالب الادارة طرابلس بدفع القسط الاخير في ذلك الوقت. ووقع 75 عضوا بمجلس النواب من الديمقراطيين والجمهوريين رسالة تناشد بوش «التمسك بالمبدأ وحماية اسرنا الذين كانوا ضحايا لتفجير طائرة بان امريكان وضمان أن تدفع ليبيا هذا القسط بالكامل».